مُقَدّمة

توظف اللغة العربية بغية التواصل بنوعيه العادي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية مغلقة دوالها على أقدار مدلولاتها، والراقي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية محولة مفتوحة، يتطلب استكناه معانيها اللجوء إلى بنياتها العميقة المتوارية خلف بنياتها السطحية. بيد أن مفهوم هذه التراكيب الإسنادية الأصلية قوام التواصل قد عرف اضطراباً جعله يفتقر إلى الانسجام بين جانبه النظري وجانبه التطبيقي. حيث يتعامل النحويون مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي يسوغ السكوت عليها، المستقلة مبنى ومعنى تعاملهم مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي تدخل في تركيب أكبر منها. وليس الأمر كذلك في الدراسات اللسانية الحديثة. فجاء هذا البحث لتحقيق هدف أول يتمثل في وضع حد لذلك الاضطراب. بتعيين التراكيب التي يصح إطلاق مصطلح " الجملة " عليها، والتراكيب الإسنادية التي لا يصح أن يطلق عليها هذا المصطلح، من مبدأ اختلاف التركيبين الإسناديين في الدلالة والوظيفة.

حيث سيقصر مصطلح " الجملة " على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها أما التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها المندرجة ضمن تراكيب أخرى فسيتعامل معها على أنها وحدات إسنادية وظيفية. وسيلتزم البحث التزاماً صارماً حين وقوفه على صورها من حيث ورودها اسمية أو فعلية، ومن حيث البساطة والتركيب، ومن حيث الإثبات والنفي والتأكيد، ومن حيث ورودها توليدية أو تحويلية. ومن أهمية القرآن الكريم ومكانته تولدت رغبة الباحث في اختيار هذا النص الذي يعد رسالة لغوية غنية بما يرتبط ويحيط بموضوع الرسالة المنشود. لأنه الأجدر والأحق بمثل هذه الدراسة لاستيفائه معظم صور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية، ولأن هذا النص لم يشهد دراسة علمية موضوعية عرضت لهذه التراكيب الإسنادية بمختلف صورها على النحو الذي سلفت الإشارة إليه، فجاء الهدف الثاني من البحث، وهو الوقوف على صور تلك التراكيب الإسنادية في القرآن الكريم. ذلك أن جل المؤلفات التي درست هذه

المدونة كانت تنزع إلى حشد كبير لبعض صور الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية " الجمل التي لها محل من الإعراب "، من نحو" إعراب القرآن" للنحاس، و" معاني القرآن " للفراء، و" البحر المحيط " لأبي حيان التوحيدي وسواها بكيفية لا تهضم إلا بشق الأنفس. ثم إن تلك المؤلفات لم تكن تقوى على الإلمام بجوانب تلك التراكيب الإسنادية.

وبعض الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه التراكيب في القرآن الكريم " اقتصرت على بعض صور الوحدة الإسنادية الوظيفية، ودرستها دراسة وصفية، ولم تكن تتناولها على النحو الذي يجمع بين الوصف والتفسير المستمدين من ثنائية الأصل والفرع التي اعتمدها نحونا العربي المصطلح عليها في اللسانيات بثنائية البنية التوليدية والبنية التحويلية، لاستكناه معاني تلك التراكيب الإسنادية وتفسير دلالتها تفسيراً سليماً، لكون الوحدة الإسنادية الوظيفية لا ترد إلا في جملة أو وحدة إسنادية وظيفية محولة. ولم يكن في الطوق الإحاطة بموضوع هذا البحث الموسوم بـ " الوحدة الإسنادية الوظيفية في القرآن الكريم" بأقل من أربعة فصول.

فالفصل الأول الموسوم بـ" نحو مفهوم دقيق للجملة والوحدة الإسنادية والتحولات التي تعتريهما " يسعى الباحث إلى جعله ينطوي على مرتكزات ثلاثة هي بمثابة محطات لابد من الوقوف عندها للتزود باعتبار أنها المرجع إليها لخوض غمار صور الإسنادية الوظيفية في المدونة المنشودة. نقف في المرتكز الأول على الجهود المبذولة في سبيل تطوير ثنائية الجملة والوحدة الإسنادية، ونقف في المرتكز

الثاني على " ضوروة التمييز بين الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية", محاولين الخروج بمفهوم دقيق نتبناه لكل من التركيب الإسنادي المقصود لذاته، والتركيب غير المستقل بنفسه، مع تحديد طبيعة كل نوع، والمصطلح الذي يصلح له.

ولم نجد بداً في المرتكز الثالث من أن نشرح الشرح الذي نراه سديداً لمفهوم التحويل بأنواعه الأربعة، الذي أسيء فهمه، وترتب على ذلك أن التبس الفرق الذي بين الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية وقسيمتها الاسمية من نحو" البحث تيسر" أهي محولة بالاستبدال أم بالتقديم؟.

والفصل الثاني نفرده للبنية العميقة لصور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المفعول

به. والفصل الثالث نخصصه للبنية العميقة لصور للوحدة الإسنادية المؤدية وظيفتي النعت والحال. ويأتي الفصل الرابع ليتناول البنية العميقة لصور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفتي المضاف إليه والمستثنى.

ولما كان البحث يرنو إلى دراسة التراكيب الإسنادية الأصلية دراسة متشبعة باللسانيات التي تبرز الفروق الدلالية بين التراكيب الإسنادية، فإنه بغية الوصول إلى ذلك اختار الباحث المنهج التحويلي التوليدي لكونه يتناول تغيير البنيات الشكلية المنبثقة عن أصل واحد، ولكونه لا يكتفي بالوصف السطحي، مع الاستعانة بالمنهج الوظيفي التحليلي التفسيري، الذي ينزع حين التحليل إلى التفسير والتعليل القريب المأخذ، اللصيق بالمعنى لصور التراكيب الإسنادية المحولة، متجنبا التعليل الذهني غير المتماشي مع التفسير المعنوي البلاغي.

انطلاقاً من محاولتنا الجمع بين الكفاية في الوصف، والتفسير اللذين يؤدي الجمع بينهما إلى إجلاء الفرق الذي بين المفرد، والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تتعاقبه باللجوء إلى البنية العميقة.

وإن طريقة سير البحث في هذا التحليل اللساني لبنية صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية العنصر المتمم في القرآن الكريم هي أننا كنا نأخذ كل صورة من صور الوحدة الإسنادية الوظيفية نموذجاً، نتكئ عليها ونحللها تحليلاً يفي بالغرض المتوخى بالتعرض إلى دلالتها بما تسمح الدراسة، ثم نقوم برصد الآيات الواردة على الصورة المشروحة باقتفاء آثارها في القرآن الكريم كله، بتعيين سورها وأرقام آياتها، وإحالة ذلك إلى هامش الصفحات حتى يسهل على القارئ المتابعة والمقارنة.

وإني لأعلم أن هذا الكتاب محاولة قد يعتريها كثير من النقص، وقد يتخللها بعض النجاح، فإن أك قد وفقت فلله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني لم أدخر جهداً، والله أسأل أن يكون هذا الجهد إسهاماً في قطع دابر منغلقات الوحدات الإسنادية الوظيفية وبخاصة المحولة منها خدمة للغة العربية التي لئن أسيء إليها ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون. والله الموفق إلى سواء السبيل.

د. رابح بومعزة